المحددات المصرية لمواجهة أزمة المياه في دول حوض النيل المحدد الاقتصادي نموذجاً

إعداد الباحث

محمد فتحي شندي إبراهيم

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية

تحت إشراف

الأستاذة الدكتورة	**الدكتورة**
نيبال عز الدين جميل	**لبنى غريب عبد العليم**
عميد كلية السياسة والاقتصاد	**مدرس بقسم العلوم السياسة**
كلية السياسة والاقتصاد	**كلية السياسة والاقتصاد**
جامعة السويس	**جامعة السويس**

الملخص:

تمثل القارة الإفريقية بصفة عامة، ودول حوض النيل بصفة خاصة بعد قومياً واستراتيجيا كبير بالنسبة لمصر وتشكل هذا البعد بفعل. جمهور النيل وبالنظر إلى الاوضاع الجالية الدول حوض الدليل على اختلالات اقتصادية جسيمة وهو ما يتضح بجلاء في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الاجمالي ما الحقيقة ان الاختلالات الهيكلية لا تعود في بعظمها إلى سوء ادارة العملية الاقتصادية داخل دول حوض النيل المحدودية الموارد الاقتصادية بل يعود الى انخراط معظم دول حوض النيل في صراعات ونزاعات خلال فترة طويلة من حدة الازمة الاقتصادية واذا ما اضفنا تحد الزيادة السكانية فضلا عن حالة عدم الاستقرار التي تعافي منها دول حوض النيل جعل دول حوض النيل تقع جمعيا باستثناء مصر تحت خط الفقر طبقا لتقرير البنك الدولي لعامي ٢٠٢١-٢٠٢٢ وهو ما وضح بجلاء في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية .

وبالنظر إلى الاوضاع، الحالية مع دول حوض النيل فان مصر في حاجة إلى اعادة صباغة رؤية مستقبلية لتنمية علاقتها بدول حوض النيل من أصل تحقيق المصالح المشتركة بينهم،

وتتلخص المشكلة الاساسية للبحث في قلة وضعف سبل التعاون والتنمية بدول حوض النيل على الرغم من الاهمية الجغرافية والاستراتيجية الظاهرة لموقع مصر داخل منطقة الحوض. الا ان الامر مازال يحتاج الى المزيد من البحث والتحليل لمدى قدرة مصر في تطور آليات الاتصال بدول حوض النيل لبحث فرص إقامة مشروعات مشتركة. اعتمد البحث على قياس مدى التبادل في مجال التجارة الخارجية وتباين مؤشرات الواردات والصادرات بين مصر ودول حوض النيل وقياس مدى التنافسية المصرية لأليات السوق المصري للتواجد داخل اسواق دول حوض النيل.

والله الموفق

الكلمات المفتاحية:

البنية الاقتصادية -مؤشرات التنمية -المحددات - الصادرات - الواردات

Egyptian determinants for confronting the water crisis in the Nile Basin Countries (Economic vision)

Abstract

The Nile Basin countries suffer from economic imbalances.

This is clearly evident in the average per capita income from the gross domestic product. This is due to most of The Nile countries. having bee beer in conflict and disputes for a Long Time In addition to challenge of populations, increase- Bringing the Nile Basin countries with the exception of Egypt below the poverty Lime, this is clearly demonstrated by the discrepancy in indicators of human and economic development. • Egypt needs To reformulate a future vision To develop its relationship with The Nile Basin Countries, in order To achieve common economic interests, The main problem of the research is The Lock and

Weakness of means of cooperation and development in The Nile Basin countries. Despite The apparent geographical and strategic Importance of Egypt's location importance of. Egypt's location within the basin region. However, the miller requires Further research. and analysis of the extent of Egypt's ability to develop communications withe Nile Basin countries. discuss opportunities to establish joint economic projects. Therefore, the rea resaw research study relied on measuring and analyzing indicators 4 of Trade and MP or Is, & between Egypt and the Nile Basin countries.

key words:

Economic structure - development indicators - determinants - exports - imports

المقدمة

تمثل دول حوض النيل بعدا قومياً واستراتيجيا كبير بالنسبة لمصر، حيث ينبع نهر النيل والذي يعتبر مصدر رئيسي للمياه السطحية في مصر، لذلك فقد تجد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والقارة الإفريقية بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة.

وهذا فأن مصر في حاجة إلى اعادة صياغة رؤية مستقبلية لتنمية علاقتها بدول حوض النيل من اجل تحقيق المصالح المشتركة بينهم ، على الرغم من الاهمية الجغرافية و الاستراتيجية الظاهرة لموقع مصر داخل منطقة الحوض ، الا أنه الامر مازال يحتاج للمزيد من تطوير آليات الاتصال بدول الحوض لبحث فرص اقامة مشروعات مشتركة وصياغة رؤيه مستقبليه لتنميه علاقة مصر بدول حوض النيل من اجل تحقيق المصالح المشتركة بينهم وإيجاد السبل و الاليات لتسوية ازمة توزيع مياه النيل وزيادة حصة مصر من مياه النيل حتى يمكن تحقيق الامن المائي الامن الغذائي المصري ، ويتم ذلك من خلال اقامة المشروعات المشتركة في كافة المجالات التي يترتب عليها تحقيق المنافع لكل دول حوض النيل على

خلال تنمية الموارد الاقتصادية الغير مستغلة وبالتالي يمكن احداث التنمية المستهدفة والتي سوى يتحقق معها زيادة الروابط المصرية بدول حوض النيل كآلية التسوية للنزاع المائي بين دول حوض النيل . وفي سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي وإعادة صياغة للعلاقات الاقتصادية المصرية ، رسخ الدستور المصري لعام ٢٠١٤ أسساً قانونية تؤكد عمق البعد الأفريقي للهوية المصرية مما شكل دعماً قانونيا لتوجهات الرؤية الاقتصادية المصرية تجاه افريقيا عموماً ودول حوض النيل خاصة واستخدمت الدولة المصرية العديد من الاليات التنفيذية ضمن رؤية اقتصادية بعيده المدى لتحسين نمط التوجهات الاقتصادية المصرية نحو هويتها الجنوبية كدوله افريقية تلعب دورا مركزياً داخل القارة السمراء و كانت هذه التوجهات مدعومة بتوجه رئاسي يتم التعبير عنها بزيارات مكثفة لأفريقيا وعقد العديد من اللقاءات بقيادات القارة الافريقية بالإضافة الى توجيه الخطاب الرئاسي داخليا وخارجيا نحو التأكيد على الاهمية التاريخية والاستراتيجية لعلاقات مصر الافريقية اعتزازها بالهوية الافريقية.

٢- الاشكالية البحثية

تتجه الرؤية الاقتصادية المصرية تجاه دول حوض النيل نحو تدعيم و تعزيز الوجود المصري انطلاقا من محورية قضية المياه التي تشكل إحداهم الأبعاد الرئيسية للأمن المائي المصري حيث تعتمد مصر على مياه النيل بما يقارب ٩٧% من احتياجاتها المائية نتيجة للزيادة السكانية في مصر و عدم اكتفاء مصر بالحصة السابقة و اتجاه بعض دول حوض النيل وخاصة في منطقة المنابع الاثيوبية للشروع في التوسع في خطط التنمية و إقامة مشروعات مائية مثل سد النهضة الأثيوبي الذى سيؤدى حتما بانعكاسات سلبية على دولتي المصب مصر و السودان مما يشكل خطورة بالغة على الامن القومي المائي المصري مما استدعى بالضرورة ان تتبنى مصر رؤية اقتصادية نحو دول حوض نهر النيل لضمان الحفاظ على مواردها المائية امام تحديات الصراعات التي ظهرت خلال العقد الاخير بين دولتي المصب مصر والسودان و دول المنابع الاستوائية والاثيوبية فكانت الرؤية الاقتصادية المصرية آلية لدى صانع القرار المصري بمكان لمعالجة الصراع المائي في حوض النيل بين دول المنبع و دول المصب.

٣- فرضيات الدراسة

انطلاقاً من إشكالية البحث إلى تتمحور حول الرؤية الاقتصادية المصرية المائية لتسوية وإدارة الصراع المائي في حوض النيل وتأسيسا على الاشكالية البحثية وضعنا مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

١- هناك ارتباط وثيق بين تزايد وتيرة النمو وارتفاع الحاجة المياه النيل وخاصة بالنسبة لدولتي المصب.

٢- يغلب على الصراع المائي في دول حوض النيل التوظيف الاقتصادي والحاجة إلى التنمية لمواجهة الفقر والمجاعات التي شكلت ظاهرة اساسية واضحة على برامج التنمية لمنظمات الإغاثة الدولية باعتبار دول حوض النيل من أفقر البقاع في العالم.

٣- تغير النظرة المصرية نحو دول حوض النيل فهي ليس مصدر للحصول على المياه من النيل بل النظر الية بعمق كدول قد تمثل سوقا لتدعيم الاقتصاد المصري والاستفادة من طاقة الموارد الطبيعية لبعض دول حوض النيل.

٤- اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التركيز على المحددات الرئيسية التي تشكل الرؤية الاقتصادية المصرية نحو دول حوض نهر النيل الى:

- الوقوف على الاليات لتنفيذ الرؤية الاقتصادية المصرية نحو دول حوض النيل ومواجه المتغيرات السياسية والمداخلات الخارجية ووجود قدرة تنافسية للاقتصاد المصري في دول حوض النيل.

- مواجهة المتغير الديمغرافي لدول حوض النيل برؤية أكثر وعى وعمق لتوجيه المحددات الاقتصادية المصرية لخدمة قضية الصراع المائي والخروج من الازمة بتحقيق الاستفادة لكل دول حوض النيل بوضع رؤية اقتصادية لمشروعات مائية تخدم كافة الدول المستفيدة من مياه نهر النيل.

٥- المدى الزمنى المكاني

تركز الدراسة على بحث الرؤية الاقتصادية المصرية وتوجهات الاقتصاد المصري نحو دول حوض النيل منذ تولى - الرئيس السيسي ٢٠١٤ – ٢٠٢٢.

٦- منهج الدراسة

اعتمدت الطريقة البحثية على منهج التحليل الوصفي لعرض مختلف الجوانب الاقتصادية للتجارة البينية بين مصر ودول حوض النيل و تعتمد هذه الدراسة على اسلوب التحليل الإحصائي الكمي حيث تتم استخدام بعض الاساليب التحليلية الاحصائية كمؤشرات تطور عدة متغيرات لفترات زمنية معينة وأيضا تتم قياس كفاءة حجم التداخلات الاقتصادية المصرية والميزان التجاري لكل دولة من دول الحوض مع مصر وحجم التعاملات في مجال التعامل في التجارة الخارج وقياس فاعلية الوجود الاقتصادي المصري ومدى الجدوى من المشروعات الخدمية أو المشروعات الصناعية وخاصة المشروعات المائية .

٧- تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة الى ثلاثة محاور.

أولاً: البنية الاقتصادية لدول حوض نهر النيل.

ثانيا: آليات تفيد التوجهات الاقتصادية المصرية والمشروعات المائية المصرية في دول حوض النيل

ثالثاً: التحديات التي تعرقل الرؤية الاقتصادية المصريين في دول حوض النيل.

أولا: البنية الاقتصادية لدول حوض النيل

تعانى دول حوض النيل الاحدى عشر من اختلالات اقتصادية جسيمة و هوا ما يتضح بجلاء في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي اقل من ٨٠٠ دولار كما أن الدخل القومي الإجمالي دول حوض النيل طبقاً لإحصائيات البنك الدولي لحوالي ٩٢٩.٤ دولار و الحقيقة ان هذه الاختلالات الهيكلية لا تعود في معظمها إلى سوء ادارة العملية الاقتصادية داخل دول حوض النيل او المحدودية في الموارد بل تعود في كثير من جوانبها الى انخراط

سبع دول من دول حوض النيل في صراعات دولية خلال فترة التسعينات لذا زادت حدة الازمة الاقتصادية في هذه الدول، و إذا ما اضفنا تحد الزيادة السكانية فضلا عن حالة عدم الاستقرار التي سيطر على منطقة دول حوض النيل وما ينتج عنها من تبديد للموارد الطبيعية وغياب الإدارة الداعمة لتحقيق التكامل الإقليمي بالإضافة إلى زيادة التوقعات بندرة مياه النيل في الفترة القادمة تعد مؤشرات توضح الى حد بعيد مستوى الضعف الذى يكشف البنية الاقتصادية لدول حوض النيل .

١- مؤشرات التنمية البشرية:

تتوزع دول حوض النيل وفقاً لمؤشر دليل التنمية البشرية الى دولة واحدة لشريحة التنمية البشرية المتوسطة وهي مصر بينما تنتمي باقي الدول العشر لشريحة التنمية البشرية المنخفضة وهي على الترتيب وفقا للدليل (كينيا، جمهورية تنزانيا، أوغندا، أثيوبيا، بورندي، اريتريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية السودان وجنوب السودان) وهو ما سيتضح عند الاستعراض المفصل لأهم مؤشرات التنمية البشرية لدول حوض النيل.

السكان: تعداد السكان من العوامل المهمة للغاية لأي دولة لأنه يعكس الموارد البشرية لها والتي تعتبر العامل الاهم في التنمية الاقتصادية او العبء عليها بالإضافة إلى ذلك فهناك تأثير على البيئة والضغط على الموارد الطبيعية وتدهور وتلوث الموارد المائية ومياه الشرب ... وعادة ما ترتبط الزيادة السكانية الكبيرة في دول الحوض بزيادة نسبة الفقر وتدهور البيئة الصحية والصحة العامة للبشر وبالتالي تؤثر على متوسطات ومعدلات الإعمار.

انظر الجدول رقم (١)

جدول مؤشرات التنمية- البشرية لدول حوض النيل

جدول رقم (١) مؤشرات التنمية

	السكان بالمليون نسمة ٢٠٢١	العمر المتوقع عند الميلاد بالسنوات ٢٠١٤	معدل وفيات الأطفال (لكل ١٠٠٠) مولود حتي ٢٠٢١	نسبة السكان التي تتاح لهم فرصة الحصول علي مياه شرب حتي ٢٠٢١	نسبة السكان الذين يتوفر لهم صرف صحي محسن حتى ٢٠٢١	الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢١	اجمالي القوي العاملة بالمليون نسمة2021
مصر	109.2	71	20	% 99.4	% 97.7	% 2.5	30.0
كينيا	53	63	42	% 63.2	% 31.2	% 4.8	23.91
رواندا	13.46	67	41	% 76.1	% 61.6	% 3.8	6.77
تنزانيا	63.58	66	49	% 55.6	% 15.6	% 3.3	29.86
اوغندا	79	63	43	%19.1	% 35.5	% 2.7	16.9z
السودان	45.65	66	57	% 56	% 24	% 2	12.92
اثيوبيا	120.28	65	49	%60.4	% 24	% 4.5	56.66
بوروندي	12.55	62	54	% 75.9	% 48	% 5.7	5.27
اريتريا	3.62	67	39	% 60	% 16	% 2.1	1.67
الكونغو الديمقراطية	95.89	60	81	% 52	% 30.1	% 2.7	33.38
جنوب السودان	10.74	55	98	55 %	00	% 1.5	4.27

Source: world bank: data by country

https://data.albankaldawli.org/srv.tetc.zs/countries

الاجمالي: حوالي ٦٠٦.٨٩ مليون نسمة عدد سكان دول حوض النيل

-وبلغ اجمالي عدد السكان في دول حوض النيل حوالى ٦٠٦,٨٩ مليون نسمة وهو يمثل ٦.٤% من أجمالي سكان العالم لعام ٢٠٢١ وكانت اثيوبيا هي الا على من بين دول حوض النيل حيث بلغ عدد سكانها حوالى١٢٠ مليون نسمة تلتها مصر بتعداد حوالى ١٠٩.٢ مليون نسمة في حين احتلت اريتريا المركز الأخير من حيث ا المركز الأخير من حيث عدد السكان بإجمالي ٦٢.٣ مليون نسمة ، وبلغ العمر المتوقع في مصر ٧١ سنة في مصر وهو الاعلى مقارنة بباقي دول الحوض عام ٢٠٢١ تلتها كلا من رواندا ٦٤سنة واريتريا ٦٣ سنة في حين جاءت الكونغو في المرتبة الاخيرة بنسبة ٥٠ سنة ووفيات الاطفال تصدرت مصر لأقل معدل لوفيات الاطفال الرضع عام ٢٠٢١ بحوالي ٢٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حتى تلتها كلاً اريتريا وروندا

على التوالي بنحو ٣١ - ٣٤ حالة وفاه في حين حصلت الكونغو على اعلى معدل للوفيات والذى بلغ ٧٥ حالة وفاة سبقتها مباشرة بورندي والسودان بنحو ٥٤ ، ٤٨ حالة وفاة على الترتيب، اما بالنسبة لمرافق الصرف الصحي المحسنة لقياس نسبة السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول عليها، تصدرت مصر باقي دول حوض النيل الأعلى بنسبة ٩٧.٧% للسكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على حد صرف صحى محسن تلتها كلا من رواندا بنسبة ٦٢% وبورندي ٤٨% أقل نسبة كانت أريتريا واوغندا بنسب ١٦% - ٣٥.٥% على الترتيب.

الاتفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي بدول حوض النيل[i] فقد كانت أعلاها في البنك الدولي، في كينيا نسبة ٦.٦٪ من الناتج الحلى تلتها السودان و إثيوبيا بنسبة ٦% لكل منهما وأوغندا ٥.٢% و بورندي ٥.١% ومصر ٤.٢% و رواندا ٣.٨ و إرتريا ٢.٤ وتنزانيا ٢,٢ ويساعد انتشار التعليم بشكل خاص في استكمال النقص الحكومي في الانفاق على التعليم هو التعليم المنتشر بين الشرائح الغنية بينما يطغى التعليم الرسمي بالمناطق الفقيرة وتضمن الترتيب الدولي لدول حوض النيل حسب نسبة الاتفاق على التعليم بالمقارنة بالناتج المحلى الإجمالي وكينيا في المركز السابع والعشرون دوليا و السودان برقم ٤٢ و أثيوبيا ٤٣ و اوغندا ٦١ و بوروندي ٦٩ ومصر ٩٦ ورواندا ١١٥ و إريتريا ١٦١ وكان ترتيب تنزانيا ١٦٤ دوليا لنسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلى ، والجدير بالذكر إن ذلك المؤشر يخص نسبة الانفـاق للناتج المحلى و ليس قيمة الانفاق على التعليم ، ويوجد معدلات أمية في أثيوبيا تصل لنصف السكان و في أريتريا وبورندي و السودان وفي العموم هناك نسب أمية مرتفعة في كل دول حوض النيل وهو أمر يؤثر على عمليات التنمية بالسلب بدول حوض النيل بالسلب وتزيد نسبة الامية بدرجة كبيرة لدى الاناث على الذكور بكل دول حوض النيل ومن ناحية توزيع السكان بين الريف والحضر فان سكان دول حوض النيل يميلون بطبيعتهم إلى الاستقرار في الريف باعتبار أن جميعها دول زراعية تمثل الزراعة فيها المصدر الرئيسي للدخل القومي و يسكن سكان حوض النيل الريف بنسبة ٧٢% من إجمالي عدد سكان بلدان دول حوض النيل تمثل بورندي

النسبة الكبرى لقاطني الريف من إجمالي السكان بنسبة ٨٩% بينما تمثل مصر النسبة الاقل من قاطني الريف بنسبة ٥٧% بسبب التقدم الصناعي والتطور العقاري النسبي فيها ويمثل سكان الريف في اوغندا ٨٤% وفي اثيوبيا ٨٢% وفي جنوب السودان وفي حين تبلغ النسبة ٨١% في رواندا و في أريتريا ٧٩% ثم كينيا ٧٦% وتنزانيا ٧٣% واخيرا السودان ٦٧% فثم الكونغو ٦٦% وعلى الرغم من النسبة المرتفعة للزيادة السكانية في ريف دول حوض النيل والتي لامثيل لها في باقي دول العالم إذ تتراوح ما بين ٠.٤- ٥% فان المؤشر العام في عام ٢٠٥٠ طبقا لبيانات من مفوضية حوض النيل في اصدارها الاخير عن احوال دول حوض النيل الى حدوث انخفاض كبير في نسبة السكان من قاطني الريف لتصل ٣٧% فقط في الكونغو ، ٣٨% في مصر ، ٤٦% في السودان ،٥٠% في اريتريا وفي اسيا ٥٢% و رواندا ٥٧% وفي أثيوبيا ٥٨% واخيرا ٦٧% في كل من أوغندا و بورندي و في جنوب السودان ٦٥% ، فيما يخص توزيع العمالة في مختلف القطاعات فقد بلغت قوة العمل بدول حوض النيل بنسبة ٤.٣% من الإجمالي العالمي البالغ ٣,١٦٧ مليار شخص وتشير قوة العمل إلى المكان في سن العمل ما بين ١٥- ٦٥ عاما وكان اعلى رقم لقوة العمل في أثيوبيا ٢٧,٩٤٠ مليون شخص ومصر ٢٤.٣٨٠ مليون شخص و تنزانيا ٢٠.٣٨٠ مليون شخص وكينيا ١٦.٩٤٠ مليون شخص والكونغو ١٥ مليون شخص و بورندي ٢,٩٩٠ مليون وفي المؤخرة اريتريا وجنوب السودان ١,٨ مليون شخص وتسيطر الزراعة على النسبة الأكبر في توزيع العمالة بمتوسط ٧٥% و الغريب على الرغم من التاريخ الطويل لمصر كدولة زراعية في المقام الاول فإن نسبة استحواذ القطاع الزراعي على العمالة انخفض منذ عام ٢٠١٠ الى ٣٣% في حين ان القطاع الزراعي في بورندي على قمة نسبة العمالة الاكبر من أجمالي القوى العاملة في مجال الزراعة بنسبة ٩٤%.

جدول (٢) القوي العاملة والعمالة الزراعية ومعدل البطالة فى دول حوض النيل

الدولة	القوى العاملة كنسبة من السكان ١٥ سنة فأكثر	نسبة البطالة % من القوى العاملة	القوى العاملة فى الأنشطة الأولية (الزراعة) %
مصر	43.5	12.1	24,2
كينيا	60.9	9.2	90,2
تنزانيا	76	3.2	87,1
رواندا	82.9	2.4	88,4
أوغندا	81.9	3.6	75,7
السودان	41.6	13.6	76,6
اثيوبيا	78.4	5.5	77,3
الكونغو الديمقراطية	68.4	3.8	54,2
اريتريا	76.9	8.4	77,1
جنوب السودان	-	-	-
بوروندى	82.4	1.5	78

Source: African Development Bank Group & African Union Commission &Economic Commission for Africa, African Statistical Yearbook 2016,Addis Ababa, Ethiopia, & different pages.

٢ ـ مؤشرات التنمية الاقتصادية لحوض النيل

وفقا لتقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٩ جاءت مصر متصدرة ترتيب دول حوض النيل حيث جاءت مصر في المرتبة ٥٢ من إجمالي ١٤٠ دولة بينما تقع باقي دول حوض النيل ضمن اخر ٣٠ دولة ليعكس هذا الامر مدى تأخير وعدم جاهزية البنية الاساسية لذلك الدول كما تباينت دول حوض النيل في قيمة المؤشرات الفرعية للبنية الاساسية وبوجه عام تتفوق مصر في معظم المؤشرات عن باقي دول حوض النيل، وتظهر تلك المؤشرات التميز النوعي لكينيا وأوغندا و تنزانيا في مؤشر وجود شبكة طرق مترابطة داخل الدولة وتأتى تلك الدول خلف مصر في الترتيب بينما تتميز رواندا نوعا ما في جودة الطرق، وتأتى خلف مصر ترتيب دول حوض النيل في هذا لمؤشر و بالنسبة لمؤشر كثافة السكك الحديدية فتتقدم كينيا عن باقي الدول بما فيها مصر كما تتقدم في مؤشر كفاءة خدمات السكك الحديدية متفوقة على باقي دول حوض النيل ، و بالنسبة لوجود شبكة مطارات مترابطة فتأتى أثيوبيا خلف مصر في ترتيب دول حوض النيل إلا تتذيل قائمة دول

حوض النيل في جودة الخدمات الجوية حيث تأتى مصر و كينيا و رواندا على قمة دول حوض النيل بنتيجة متقاربة في هذا المؤشر ، و بالنسبة لمؤشر خطوط الشحن البحري و المترابطة و جودة الخدمات البحرية فتأتى على قمة ترتيب دول حوض النيل و بفارق كبير عن باقي دول حوض النيل التي تعانى قصوراً حاداً في المؤشرين السابقين و بالنسبة للمؤشرات الخاصة بالكهرباء تأتى مصر على قمة الترتيب تليها كينيا و تظهر المؤشرات تأخر كبير لباقي دول حوض النيل في خدمات الكهرباء كما تظهر مصر تقدم كبير في الخدمات المرتبطة بالمياه مع تأخر شديد لباقي الدول في ذات المؤشرات .

جدول رقم (٣)

اهم المؤشرات الاقتصادية لدول حوض النيل

مصر	496.	% 5.9	3698.8	% 11.8	%32.7	% 51.8
كينيا	110.	% 7.5	2081.8	% 22.4	% 17.4	% 53.9
رواند	11.7	% 10.9	822.3	% 24.1	% 20.3	% 46.9
تنزا	67.8	% 4.3	1099.3	% 25.9	% 20.3	% 36.3
اوغند	40.5	% 4.9	899.9	% 23.8	%27.1	% 42.8
السو	34.3	% 1.9	751.8	% 20.4	% 23.4	% 36.3
اثيو	111.	% 5.9	925.1	% 37.6	% 21.9	% 36.8
بورو	2.78	% 1.8	221.5	% 28.7	% 10.7	% 45.5
اريتر	2.78	% 0.06	643.8	% 14.5	% 21.8	% 55.5
الكو	55.3	% 5.5	577.2	% 20.9	% 41.2	% 35.7
جنو	11.9	% 36.2	1071.8	%10.4	%33.1	%53.5

Source: world bank: data by country

https://data.albankaldawli.org/srv.tetc.zs/countries

ثانيا: التواجد الاقتصادي المصري بدول حوض النيل افاق التكامل

تعد دول حوض النيل قاعدة استهلاكية عريضة حيث يمثل سكان دول حوض النيل ٤١% من إجمالي تعداد سكان قارة افريقيا البالغ عددهم مليار و٣٤ مليون نسمة ٢٠٢٢ طبقاً للنشرة السنوية للبنك الدولي. وتنوع وسط الاعداد الكبيرة والاذواق وشرائح الطلب ومستويات الدخول ومن ثم فهي تعد أسواق واعدة للمنتجات المصرية.

غير أن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل يعد مؤشراً ضعيفا بحجم مساهمة مصر في التجارة الخارجية لدول حوض النيل من إجمالي الصادرات والواردات خلال الفترة من ٢٠١١ الى ٢٠٢٢ ضعيفاً نسبياً وأوضحت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الى تعثر الميزان التجاري من الصادرات المصرية من وإلى دول حوض النيل.

حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري بين دول حوض النيل ٢٠١٧-٢٠٢٢

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
٢٠١٧	١١١٣.٣	٣٨٠.٥	٧٣٢.٧
٢٠١٨	١١٩٧	٦٢١	٥٧٦
٢٠١٩	١٢٢٧.٢	٦٢٣.٢	٦٠٤
٢٠٢٠	١١٩٦.٩	٥٦١.١	٦٣٥.٨
٢٠٢١	١٥٥٠	٧٨٣	٧٦٧
٢٠٢٢	١٦٦.٤	١٣٧٧	٢٨٧

ويوضح الجدول تغير في الميزان التجاري بين الواردات والصادرات المصرية

من وإلى دول حوض النيل خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٠ واتخذ مؤشر التجارة والارتفاع خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ثم انخفض خلال عام ٢٠٢٠ ,و يعزى إلى انتشار جائحة كورونا والتي اثرت بالسلب على مختلف النشاطات الاقتصادية وعاد مؤشر التجارة خلال الفترة من ٢٠٢١- ٢٠٢٢ بزيادة ملحوظة بنسبة ٣١% وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وارتفعت قيمة الصادرات إلى دول حوض النيل لتبلغ ١٦٦٦٤ مليون دولار مقابل ١٥٥٠ مليون دولار عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة قدرها ٧.٤ %

جدول ٢ صادرات وواردات مصر الى دول حوض النيل عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١

Egypt Exports and Imports To The Nile Basin Countries.

IN 2020 – 2022

الدولة	الصادرات				الواردات			
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢		٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	
	قيمة			%	قيمة			%
الاجمالي	١١٩٧.١	١٥٥٠.٢	١٦٦٤.١		٥٦١.٩	٦٦٢.١	١٣٧٦.٨	
السودان	٥٠٠.١	٨٢٦.٨	٩٢٩.٢	٥٥.٥	٢٢٤.٩	٣٣٦.٧	٥٠٤.٤	٣٦.٦
أثيوبيا	٩٩.٥	١١١.١	١٠٣	٦.٢	٨.٣	٨.١	٧.٦	٠.٥
أوغندا	٧٦.٤	١٠٢.٣	١٠٨.٢	٦.٥	١١.٣	١٥.٢	٢٣.٢	١.٧
الكونغو	١٥	١٤.٨	١٩.٩	١.٢	٧٣.٩	١١.٥	٥٢٤	٣٨.١
كينيا	٣٨٧.٢	٣٨٢	٣٥٥.٧	٢١.٤	٢٣٨.٤	٢٥٥.٤	٣٠٧.٩	٢٢.٤
تنزانيا	٣٩.٥	٥٢	٦٩.٦	٤.٢	٣.٤	٥.١	٧.٣	٠.٥
رواندا	٤١.٥	٤١.١	٥٥.٢	٣.٣	٠.٩	٠.٨	١.٤	٠.١
بوروندي	١٣.٨	١٢.٥	١٨.٥	١.١	٠.١	٠.٣		-
أريتريا	٢٣.٩	٥.٨	١٠٤	٠.١	-	-		-
جنوب	٠.٣	١.٨	٣.٣	٠.٢	٠.٧	٠.٣	٠.٥	-

ويوضح الجدول ٢ والشكل البياني تطور مؤشر قيم الصادرات والواردات المصرية من وإلى دول

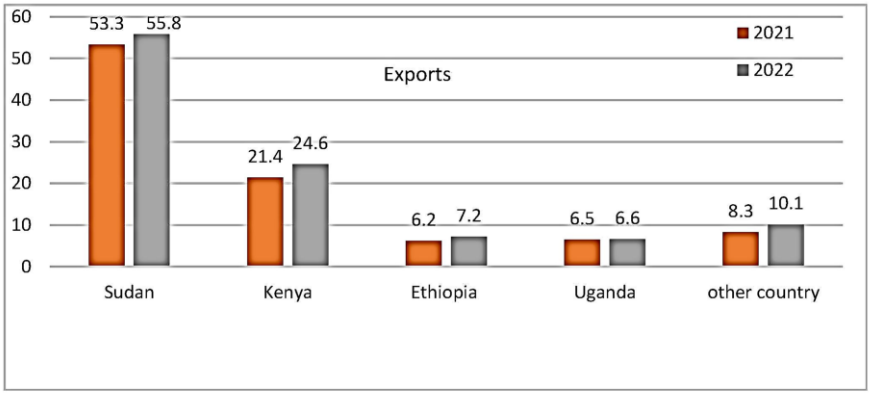

مليون دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٧٨٣ مليون دولار عن عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة قدرها ٧٥.٩%.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – معدل التغير في الصادرات – حوض النيل

https://www.capmas.gov.eg

ويشير الشكل الأول الى معدل التغير السنوي في صادرات مصر لدول حوض النيل خلال الفترة من ٢٠٠٩ – ٢٠٢٢ و يلاحظ أنه حدث تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض خلال الفترة من ٢٠٠٩- ٢٠١٤ و يمكن تفسير الانخفاض الملحوظ ف عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٤ بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية في مصر و منذ عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٨ حدثت زيادة متتالية في الصادرات المصرية لدول حوض النيب و يمكن تفسير ذلك في ضوء توجهات السياسية المصرية التي تبنت رؤية لعودة الوجود المصرى بصورة فعالة في الأسواق الأفريقية عامة و دول حوض النيل بصفة خاصة بفضل توجيهات رئاسة السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي التي تبنى رؤية العودة للقارة الأفريقية و يعزى الانخفاض الحادث في ٢٠٢٠ إلى انتشار جائحة كوفيد ١٩ و تأثيرها السلبى .

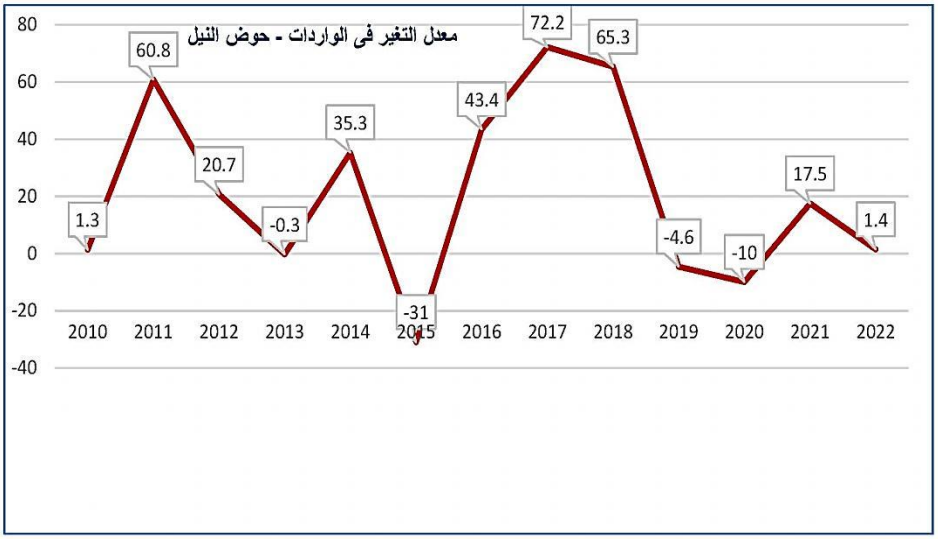

أما بالنسبة للواردات المصرية يوضح الشكل رقم (٢) معدل التغيير في واردات مصر من دول حوض النيل خلال الفترة من ٢٠٠٩- ٢٠٢٢ ويلاحظ أنها اتخذت خط مشابها للصادرات الى حد كبير وتمثل في حدوث تذبذب بين الارتفاع والانخفاض وارتفاعها بشكل ملحوظ خلال الفترة من ٢٠١٦- ٢٠١٩ تلاه حدوث انخفاض ٢٠٢٠ ثم حدوث ارتفاع بصورة غير مسبوقة في عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٢.

أما بالنسبة للصادرات المصرية فقد احتفظت السودان بالمركز الأول ويتضح ذلك من خلال ارتفاع قيمة الصادرات عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٢ وزادت النسبة التي تحصل عليها من الصادرات المصرية من إجمالي حجم صادرات مصر الى دول حوض النيل لتصل ٤١.٨ لتصل الى ٥٥.٥ % في عام ٢٠٢٢ و كذلك شهدت دولة أثيوبيا ارتفاع متذبذب في مؤشرات الصادرات القادمة من مصر لتتراوح ما بين ١١.٤ % الى عام ٢٠١٩ الى ٨.٣ في عام ٢٠٢٠لتنخفض بشكل ملحوظ عام ٢٠٢٢ لتصل ٦.٥% و دولة كينيا التي جاءت في المركز الثاني بعد السودان بنسبة بلغت ٢٨.٥ % الى ٣٢% الى ٢١.٤% في عام

٢٠٢٢ و تنزانيا و رواندا و بورندي التي زادت حجم الصادرات المصرية لتبلغ أعلى قيمة لها عام ٢٠٢٢.

أما بالنسبة للواردات المصرية من دول حوض النيل التي تستورد منها مصر بقيمة واردات بلغت ٥٢٥ مليون دولار بنسبة ٣٨.١ يليها السودان بقيمة واردات ٥٠٥ مليون دولار بنسبة ٣٦.٧ % وكينيا بقيمة ٣٠٨ مليون دولار بنسبة ٢٢.٤ % وجاءت أوغندا وأثيوبيا ورواندا بنسب منخفضة ما بين ٠.٦، ١.٧%.

وتعمد الإستراتيجية المصرية لزيادة القدرة التصديرية لدول حوض النيل على زيادة القدرة على فتح أسواق للمنتج المصرى لتحقيق طفرة في الصادرات من خلال محورين يختص أولهما بزيادة صادرات المنتجات القائمة بالفعل من خلال زيادة قدرتها التنافسية بتحسين قاعدة انتاجها ورفع كفاءتها و تطويرها و تحديثها باستمرار ، و يسعى ثانيهما إلى إدخال صادرات جديدة الى هيكل الصادرات المصرية لدول حوض النيل من خلال التعرف على واردات تلك الدول و محاولة استيعاب جزء منها من خلال تصدير سلع مصرية لم يسبق تصديرها لهذه الدول و هي في حاجة إليها بما يتلاءم مع احتياجات سوق دول حوض النيل و متطلباتها و يتم ذلك من خلال تحليل فرص مصر التصديرية إلى أسواق دول حوض النيل بواسطة خريطة إمكانات التصدير Export potential Map و التي أصدرها مركز التجارة العالمي في منتصف عام ٢٠١٧ وذلك بالاعتماد على مؤشرين المؤشر الأول القدرة التصديرية و المؤشر الثاني تنوع المنتجات المصدرة و جودتها لتلاقى قبول في أسواق الدول المستهدفة و من خلال المؤشرين استطاع مركز التجارة العالمي توفير خريطة تحليلية جديدة و متقدمة لتحديد المنتجات و الأسواق ذات الإمكانات التصديرية غير المستغلة و تحديد فرص تنويع الصادرات.

استحوذت مصر على استثمارات ضخمة بقيمة أكبر من ١٢ مليار دولار ويتم الإعلان عن انشاء صندوق للاستثمارات في البنية التحتية والأساسية المعلوماتية لتطوير أفريقيا ودول حوض النيل في عام ٢٠١٨ بهدف دعم التطور التكنولوجي والتحول الرقمي في دول حوض النيل من خلال شركات في مجالات الحوكمة ومحاربة الفساد، بالإضافة الى تبادل الخبرات

والتدريب والتأهيل. كما أهتمت مصر باستضافة منتديات الاستثمار لأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ تحت راعية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بهدف المساهمة الفعالة لتحسين فرص الاستثمار المتبادلة من دول حوض النيل كما يمثل مشروع " الممر الملاحي بين بحيرة فيكتوريا و البحر المتوسط أحد أهم نماذج التعاون الإقليمي الذى يضمن تحويل نهر النيل الى شريان تنموي حيوي يربط بين دول حوض النيل ،و باقي دول العالم ، حيث يضمن المشروع إقامة ممراً ملاحياً و طريق برى و خط للسكك الحديدة و ربط كهربائي و كابل معلوماتي مما يعد فرصة لتدعيم إمكانيات الدول الحبيسة في منطقة الحوض من خلال توفير فرصة الاتصال بالموانئ العالمية و بالإضافة الى خلق فرص عمل ضخمة و تنشيط السياحة و حركة السفر وحركة التبادل التجاري بين دول حوض النيل .[ii] كما اتفقت مصر و السودان على انشاء خط سكك حديد عابر للحدود بين البلدين بقيمة ١.١٩ مليار دولار بالإضافة على انشاء منطقة صناعية مشتركة في الخرطوم لتعزيز التعاون الاقتصادي و التجاري بين البلدين ، و مشروع شركة الملاحة بين ميناء اسوان و حلفا وذلك لنقل الافراد و البضائع بمصر، مشروع مصر و السودان لاستصلاح ١٠٠ فدان في السودان و مشروع انتاج للحوم كما نجح التحالف المصري بين شركتي المقاولون العرب و السويدي إلكتريك أن تعمل الشركتين و تحت إشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

بدعم مباشر من الرئيس عبد الفتاح بتوقيع عقد سد ومحطة توليد الطاقة الكهربائية على نهر روفيجى التنزاني بهدف توليد ٦٣٠٧ ميجاوات ساعة/سنوياً ولتخزين حوالي ٣٤ مليار م^{٣} من المياه بتكلفة فعلية ٢.٩ مليار دولار ليصبح السد رابع أكبر السدود في أفريقيا وأحد أكبر السدود في العالم.

كما قدمت مصر الدعم الفني لإنشاء معامل الأبحاث الهيدرولوجية بالعاصمة الأثيوبية ، بالإضافة الى تأهيل و تجديد المحطات الرئيسية لرصد قياسات و تصريفات الأنهار بدولة جنوب السودان التي تتيح توفير البيانات الهيدرولوجية اللازمة لمشروعات التنمية فضلا عن انتشار مركز للتنبؤ بالفيضانات بدولة الكونغو بالإضافة الى استكمال المشروع المصري الأوغندي لمقاوم الحشائش المائية بالبحيرات العظمى مع الاهتمام المستمر بإعداد

و تنفيذ الدورات التدريبية تبعاً لرغبة و حاجات كل دولة في مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية و نظم المعلومات و إعداد التقارير الفنية و غيرها ، فضلاً عن تنفيذ مشروع الربط الكهربائي مع الكونغو (انجا –اسوان) كما قدم قطاع الكهرباء العديد من الدورات التدريبية للمتدربين من دول حوض النيل في إطار المنحة المقدمة من خلال مشروع " التعاون مع الدول الافريقية لعام ٢٠١٩ " و تلك المشروعات لها تقل في أحداث التأثير للتنفيذ المصري نحو قاضياها المشتركة مع كافة دول حوض النيل .

ثالثاً: التحديدات والمعوقات للرؤية الاقتصادية المصرية في دول حوض النيل

أ- تحديات أمنية وسياسية

مما لا شك فيه أن خطط للتنمية والاستثمار الاقتصادي بين مجموعة من الدول لابد أن تواجه مجموعة من المعوقات والمشكلات التي ربما تؤثر سلباً على محاور الاتفاق بينهم ونجد هنا في دول حوض النيل ليس فقط أزمة المياه الحقوق التاريخية والاتفاقيات المتعلقة بذلك الشأن هي وحدها المسئولة عن خلق النزاعات بين الدول فحسب بل تكشف أن هناك موضوعات أخرى غاية في الأهمية وبما تصنع الازمات وتصبح عقبة في سبيل قاطرة التنمية الاقتصادية من أهم تلك المعوقات السياسية والأمنية:

١- النزاعات الحدودية بين الدول والتي لايزال بعضها يمثل تهديدا للاستقرار والتنمية في الإقليم مثل النزاع بين الصومال وأثيوبيا على منطقة الاوجادين والنزاع الأشهر الذي أثير بين مصر والسودان حول " حلايب وشلاتين " والذي شهد توترا بين البلدين.

٢- النزاعات العرقية أو الأوضاع و العادات القبلية التي نتجت بسبب تقسيمات الحدود بين دول الإقليم بسبب الاستعمار أمثلة تلك الانقسامات قبيلة الماساى المنقسمة بين كينيا و تنزانيا ، و قبائل الازثدى بين جنوب السودان و الكونغو قبائل الانواك بين السودان و أثيوبيا ، و الخلاف الذى مازال قائماً بين أثيوبيا و أريتريا الذى تسبب في حرب طاحنة بين البلدين بالإضافة الى وجود العديد من النزاعات في هذا الشأن بين أثيوبيا و السودان و كينيا ، و قد أثبتت الاحداث أن عمليات التفاعلات المكثفة عبر المناطق الحدودية بين الجماعات العرقية الأثنية تتمثل في لحظات التعاون تواصلا بشرياً و اقتصاديا و طبيعياً و تخلق مناخاً فاعلاً في استقرار مشروعات التنمية و تبادل السلع

و المشروعات في لحظات الازمات و الصدام ، فأنها تمثل خطورة حقيقة على مشروعات التنمية .

٣- انتشار ظاهرة إرهاب والحركات الانقلابية والتي ألقت بظلالها على مجريات الأمور في دول الإقليم مما له الأثر السيء على علاقات الدول مع بعضها من ناحية ومع الدول المحيطة والغربية والمنظمات الدولية مثل دعم المنظمات المسلحة وإيواء المعارضة السياسية والتحريض السياسي ضد دول مجاورة.

٤- تشكل منطقة حوض نهر النيل هدفاً استراتيجيا في توجهات الولايات المتحدة الامريكية نظراً لامتلاك القارة الافريقية ومنطقة حوض النيل احتياطات نفطية ضخمة تصل الى ٨% مما داعا الولايات المتحدة الامريكية تكثيف التواجد العسكري والأمني والاقتصادي والمخابراتي في منطقة حوض النيل لاستقطابها ثقافياً واقتصاديا وسياسية والعمل على إحداث تغيرات سياسية واقتصادية تخدم تنفيذ الاستراتيجية

٥- والمشروع الأمريكي، أخذت دول الاتحاد الأوربي حذر الولايات المتحدة بالتدخل العسكري والسياسي والأمني والدفاعي والاقتصادي، بالرغم من عدم وجود سياسة أوربية موجهه تجاه دول حوض النيل إلا أن التوغل الأوربي يشكل ضغطاً أخر لا يقل عن الضغط الأمريكي في سبيل تنفيذ الرؤية الاقتصادية المصرية في دول حوض النيل

٦- ويؤثر الحضور الخليجي في منطقة حوض النيل من خلال ضخ استثمارات تمويلية ضخمة لمشاريع زراعية وتجارية واقتصادية على الرؤية الاقتصادية التكاملية مع دول حوض النيل مما ينعكس على نمط التفاعلات بوجهيها التعاوني أو الصراعى في إحراز تقدم فعال لتوجهات الرؤية الاقتصادية المصرية. تسعى إسرائيل الى التوغل داخل القارة الافريقية عموماً و منطقة دول حوض النيل بصفة خاصة عبر استراتيجية شاملة مستغلة تراجع الدور المصري داخل القارة و منطقة دول حوض النيل بصفة خاصة مما شكل ضغطاً هائلا على التحركات المصرية، و توجهات الرؤية الاقتصادية المصرية نحو دول حوض النيل فقدمت لدول حوض النيل و خاصة دول المصب دعماً فنياً و اقتصاديا وعسكرياً لدعم الامن القوم الإسرائيلي.

معوقات بيئية وديموغرافية

من المتوقع أن يتضاعف سكان دول حوض النيل في العقد بين القادمين وستشهد تلك المنطقة استنزافاً حاداً للموارد المائية العذبة التي هي بالأساس موارد شحيحة، بالإضافة الى المعوقات البيئية السلبية الناجمة عن مشاكل التصحر والجفاف والانبعاثات الحرارية والتقلبات المناخية الغير مسبوقة بالإضافة الى مشاكل التصحر الناتج عن صرف الأنهار مما يشكل تهديداً مستمراً على الأمن المائي في المنطقة.

دعت مصر الى تبنى قضية تغير المناخ باعتباره أولوية استراتيجية للمرحلة القادمة حيث استضافت مصر قمة المناخ (كوب ٢٧) كما أنشأت مصر المجلس الوطني للتغيرات المناخية والتحرك ضمن خمس مسارات رئيسية حددتها الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠ التي من الممكن أن تصبح إحدى أدوات التأثير على منطقة حوض النيل نظراً للتداعيات السلبية المتسارعة والمستمرة جراء التقلبات المناخية في العقد الأخير.

الحواشي السفلية

معدل الناتج المحلى للعالم، تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢١

http://date.albnkaildawili.org/indicator/ny.gop.mktp.kdrelent

أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي - مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩) ص ٢٤٣- ٢٤٤

مؤشرات التنمية البشرية

http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr

نادر نور الدين محمد، مصر ودول منابع النيل، (دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤) ص ٣٥-٣٦

https://data.albankaldawli.org/stv.tetc.zs/countries

تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة

https://data.albankawli.org/indicator/un.spv.tete.zs/countries

نادر نور الدين محمد، مصر ودول حوض النيل، ص٣٦

المرجع السابق، ص ٣٦
أيمن السيد عبد الوهاب ، مياه النيل في السياسة المصرية
World meter (2022) Africa population Retrieved from http://www.worldometers.info/world-population/africa.population
بيانات النشرة السنوية للجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢
https://www.capmas.gov.eg
موقع الشروق، التبادل التجاري بين مصر و دول حوض النيل
https://www.shorouknews.com/2023
نشرة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢١ – ٢٠٢١
https://www.capmas.gov.eg/pages/indicatorspage/aspx?lnd-id=2152
جمال حسن الحمصي ، خارطة التجارة الدولية (Trade Map) : تطوير الاعمال و تحليل تنافسية المنتجات و البلدان باستخدام تدفقات التجارة العالمية (عمان ، دائرة المكتبة الوطنية ، ٢٠١٧)
نهلة أحمد أبو العز، الاستثمارات المشتركة بين مصر ودول حوض النيل بمركز فاروس للاستثمارات الاستراتيجية متاح على الرابط
http://pharosstudies.com/?p=4791
مقترح مصري يخدم دول حوض النيل - العربية
http://www.alarabiya.net/arab_on_warld/egypt/52330/2021/25
مصر والسودان، علاقات اقتصادية متكاملة، أنظر
http://marsad.ecss.com.egy/52330
سد روفيجى ، نقلة كبيرة للتنمية في تنزانيا ، أنظر
http://darelhilal.com/news/474992

مصر منورة إفريقيا مشروعات ربط كهربائي و استعدادات لإنشاء محطات طاقة شمسية ، أخبار اليوم

http://www.idsc.gov/upload/documentlibrary

محمد ماجد بحير ، مصر و النيل " تحديات واقعية و أمال عديدة على الرابط

http://www.siyassa.org.eg/news/15350.aspx

الصراعات في دول حوض النيل والتوغل الأجنبي وتأثيره على الامن القومي موسوعة مقاتل

http://www.moqata.com/openshara/behoth/siasia2/sraahwnil/ec-to-doc.cvt.html

نيما خوارمى، مأزق على النيل، Cermegieendoment for international peace

http://cermegieendoment.org/sada/82464

محمد على عبد الله الشامخ، الاستراتيجية تجاه دول حوض النيل " مشروع سد النهضة " دراسة حالة " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط ٢٠٢٠ .

مصر وقضية المياه، الهيئة العامة للاستعلامات

http://www.sis.gov.eg

مصر تطلق استراتيجية تغير المناخ ٢٠٥٠ وهذه تفصليها سكاي نيوز متاح على الرابط

https://www.skynwsarabia.com/middleeast

- **النتائج والتوصيات**

من منطلق إلزامية مواجهة الازمات و طرح حلول و مقترحات لفض الاشتباك و المنازعات بين دول الإقليم علينا تقديم الطرق و التوجهات التي ربما تكون منها روشتة العلاج و محاولة وضع خريطة لحل النزاعات القائمة حالياً في منظمة الاتحاد الافريقي و هيئاته ووضع حل لمنازعات الحدود و النزاعات القبلية ضماناً

للحفاظ على حقوق الانسان و تحقيق الاستقرار من خلال تطبيق أطر التعاون بين دول الإقليم من خلال مشروعات التعاون الاقتصادي و الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و عمليات الاستخراج و التحول الصناعي و تكوين قوة اقتصادية تكون قاطرة التنمية للقارة الافريقية بصفة عامة و دول حوض النيل بصفة خاصة.

و إن حرص مصر على تغيير رؤيتها تجاه دول حوض النيل و أيماناً منها بالدور الذى تلعبه كفاعل قوى في منظومة العلاقات الدولية خاصة مع القارة الأفريقية و دول حوض النيل بصفة خاصة يساعد ذلك على تجاوز غالبية العقبات المهددة لأمنها القومي و حل نزاعتها على الأمن المائي الذى يشكل جزء حيوي في منظومة الامن القومي المصري، لذلك تبنت الرؤية المصرية نمطاً عقلانيا كي تستطيع التحرك بانسيابية و مرونة تمنع حدوث احتكاك أو الصدام مع القوى الإقليمية الفاعلة و المؤثرة من داخل منطقة حوض النيل ، مع الادراك التام لارتفاع تكلفة التحرك المصري ناحية المشروعات الاقتصادية داخل منطقة حوض النيل نتيجة غياب الدور المصري قبل ٢٠١٤ و التعامل الجدى ضمن منظومة تعدد الأطراف و القوى الدولية و الإقليمية .

وفي ضوء ذلك فمصر بحاجة إعادة صياغة رؤية مستقبلية للتنمية علاقاتها بدول حوض النيل من أجل تحقيق المكاسب المشتركة بينهم لزيادة حصتها من المياه.

وتفعيل آليات اقتصادية مثل أن تضع الجهات المختصة لمجلس الوزراء كافة قواعد المعلومات أمام المستثمرين بغرض الاستثمار بدول حوض النيل.

فتح نوافذ وأسواق للتجارة المصرية بدول حوض النيل كأسواق وإعادتها لمصر.

تسهيل الإجراءات أمام الاستثمار المصري وخاصة الاستثمار في مجال المشروعات المائية، وتوفير احتياجات دول حوض النيل بحاجتها من الطاقة الكهربائية لدفع عجلة التنمية.

المراجع

١-أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية ثلاثية التنمية، السياسة و الميراث التاريخي (مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٩).

٢-نادر نور الدين محمد، مصر ودول منابع النيل، (دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤)

٣-معدل الناتج المحلى للعالم، تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢١

https://date.albankaldawili.org /srv-tete. zs

٤- مصر و قضية المياه- الهيئة العامة للاستعلام

https://www.sis.gov.eg

٢- مصر تطلق استراتيجية تغير المناخ ٢٠٥٠ سكاي نيوز

https://www.skynwsarabia .com/middleast

٦-مقترح مصر يخدم دول حوض النيل – العربية نيوز

https://www.alarabiy.net/arab-andwarld/egypt/2022/11/25

٧-مصر والسودان علاقات اقتصاديه متكاملة أنظر..

https://www.marsad.ecss.com.egypt/52330

٨-مصر منورة افريقيا، مشروعات ربط كهربائي و استعدادات لإنشاء محطات طاقة شمسية، جريدة أخبار اليوم ، متاح على الرابط

https://m.akhbarelyom.com/news/474992

٩-سد روفيجى ، نقلة كبيرة للتنمية في تنزانيا متاح على الرابط

https://darelhilel.com/news/474992

١٠-مركز التجارة العالمي (**ITC**)

https://www.interacen.org

١١-الصراعات في دول حوض النيل والتوغل الأجنبي وتأثيره على الأمن القومي، موسوعة مقاتل

https://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/sraahwdnil/sec08_doc_cvt.html

١٢-نهلة أبو العز، الاستثمارات المشتركة بين مصر ودول حوض النيل مركز فاوس للاستثمارات والدراسات الاستراتيجية

https://pharosstudies.com/?p=4791

١٣-نيمار خوارمى، مأزق على النيل متاح على الرابط

https://cermegieendoment.org/sada/82464

١٤- محمد على عبد الله الشامخ، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل (مشروع سد النهضة دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، يناير ٢٠٢٠.